رئيس الوزراء البريطاني: خطوات إصلاحية كبرى في الرقابة المالية

ضخ ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز التجارة الدولية وتريليون في الصندوق والبنك الدوليين

هبة القدسي ـ لندن

أعلن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون في لندن أمس، أن قمة العشرين الاقتصادية توصلت إلى اتفاق لمعالجة الأزمة المالية العالمية مع اتخاذ إجراءات، في مقدمتها تجميع ما مقداره خمسة تريليونات دولار لإنعاش الاقتصاد العالمي، ونحو تريليون دولار لدعم برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وأضاف براون في مؤتمر صحافي، أن صندوق النقد الدولي سيحصل على موارد مالية من الدول الأعضاء في المجموعة تصل قيمتها إلى نحو ٧٥٠ مليون دولار وترمى لمساعدة البلدان ذات الاقتصاديات المتعثرة. مؤكدا أن قمة العشرين قررت أيضا تخصيص ٥٠ مليار دولار لدعم الدول الأكثر فقرا.

وأوضح براون أن القيادات المشاركة في قمة مجموعة العشرين الاقتصادية، قررت أيضا تخصيص نحو ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز حركة التجارة الدولية. معتبرا التجارة الدولية أنها المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد العالمي، في حين أن القمة اتفقت على استكمال جولة الدوحة التجارية باعتبارها محفزا آخر على نمو الاقتصاد ومعالجة حالة القصور في حركة التجارة الدولية.

وكشف براون أن الصناديق التحوطية ستدخل لأول مرة في نظام الرقابة العالمية. مشيرا إلى أن العلاوات المصرفية التي تعطى لكبار رجالات المصارف سوف تخضع لضوابط أكثر صرامة، وأن القمة توصلت لاتخاذ إجراءات لتحرك دولي يرمى لمواجهة المشاكل الاقتصادية، وإعادة حركة النمو إلى سابق عهدها بما فيها اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة الثقة إلى الأنظمة المالية ولمنع حدوث أزمة سيولة مالية جديدة.

وأكد براون أن القمة أكدت على أهمية الحاجة لإقامة آلية للإنذار المبكر لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي. موضحا أن الصناديق التحوطية يجب أن تدخل نظام الرقابة العالمية.

وبحسب رئيس الوزراء البريطاني، فإن القمة أكدت على أهمية تنظيف النظام المصرفي مما علق به وإنهاء الملاذات الضريبية الآمنة التي تلتزم بسرية المعلومات حول الودائع المالية المتهربة من دفع الضرائب.

وقال إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف تعلن عن قائمة بأسماء هذه الملاذات تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذه الملاذات.

وأوضح براون أن القمة قررت فرض عقوبات ضد الملاذات الآمنة التي لا تستجيب لقرارات القمة، وأن زعماء القمة أكدوا أيضا أنه لن يكون هناك حوافز مالية للذين يديرون الشركات المالية الفاشلة بل تقديم الحوافز للمسؤولين في الشركات الناجحة. معتبرا الإجراءات التي اتخذتها قمة العشرين سوف تدعم الاقتصاديات الدولية، وتخلق مزيدا من الوظائف وتحد من معدلات البطالة ومساعدة ودعم صندوق النقد الدولي.

وأبلغ براون الصحافيين أن القمة تعهدت بتقديم مائة مليار دولار للبلدان الأكثر فقرا، وأن دول العشرين مستعدة لتقديم أي حوافز كبيرة ممكنة لدعم نمو الاقتصاديات الدولية. مشيرا إلى أن القمة سوف تعمل على جعل الاقتصاد الدولي أكثر عدالة وأكثر استدامة وكذلك تخليص العالم من الأزمات. وقال براون إن قمة العشرين توصلت إلى نهج جديد للإقراض من خلال إعادة هيكلة النظام المالي العالمي.

وقال بيان ختامي لقمة مجموعة العشرين أمس، إن إجراءات منسقة تعهدت بها دول المجموعة ستزيد الإنتاج العالمي بنسبة ٤ في المائة بحلول نهاية العام القادم.

وأضاف البيان قائلا، إننا نتخذ إجراءات منسقة لم يسبق لها مثيل للتوسع المالي ستنقذ أو تخلق ملايين الوظائف، وستصل قيمتها بحلول نهاية العام القادم إلى ٥ تريليونات دولار مما سيرفع الانفتاح بنسبة أربعة في المائة ويسرع عملية الانتقال إلى اقتصاد متوافق مع البيئة.

وأوضح البيان، إننا ملتزمون باتخاذ إجراءات مالية متواصلة وبالحجم الضروري لاستعادة النمو.

وأضاف البيان أيضا أن البنوك المركزية في مجموعة العشرين تعهدت بمواصلة سياسات للتوسع في الائتمان مادام ذلك ضروريا واستخدام جميع أدوات السياسة النقدية المتاحة.

خادم الحرمين الشريفين والرئيس الأمريكي قبل انعقاد الجلسة المغلقة لزعماء وقادة دول مجموعة الـ ٢٠ أمس في لندن. (جاسون ريد- رويترز)

خادم الحرمين يلتقي زعماء وقادة على هامش القمة

واس ـ لندن

أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على هامش القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين، أمس عدة لقاءات في مركز أكسل الدولي في لندن، حيث التقى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وبحث معه الموضوعات المدرجة على جدول أعمال القمة.

كما التقى خادم الحرمين الشريفين الرئيس البرازيلي لويز أناسيولا ديسلفا، ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج، ووزير الأعمال البريطاني اللورد بيتر مان دلسن.

وتم خلال اللقاءات، تبادل الأحاديث حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين.

حضر اللقاءات صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة وأيرلندا، ووزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور حمد الجاسر.

البيان الختامي لقمة العشرين: ٥٠ مليار دولار عاجلة للدول الفقيرة

تحرك سريع لتوفير السيولة وإصلاح نظام الإقراض وإلغاء السرية

هبة القدسي ـ لندن

نحن قادة دول العشرين المجتمعين في لندن في الثاني من ابريل عام ٢٠٠٩، قررنا التالي: إننا نواجه أكبر تحد للاقتصاد العالمي في العصر الحديث وأزمة تعمقت منذ اجتماعنا الأخير والتي تؤثر على حياة النساء والرجال والأطفال في كل دولة، ولذا كان ينبغي على كل الدول المشاركة في وضع خريطة الحلول، وأن الأزمة العالمية تستدعي حلولا عالمية من كل دول العالم.

لقد بدأنا من الإيمان بأن تحقيق الرخاء والنمو والاستقرار لابد أن يتحقق من خلال المشاركة وأنه لا بد أن تحمل الخطة العالمية لعلاج الأزمة في بؤرة اهتمامها الحاجة إلى خلق وظائف للأسر العاملة ليس فقط في الدول النامية ولكن في الاقتصاديات الناشئة أيضا، وأن تعكس الاهتمام بالأجيال القادمة.

نحن نؤمن أنه لتحقيق الاستقرار العالمي وتحقيق الرخاء، فإن ذلك يستدعي انفتاح اقتصاد العالم بناء على مبادئ السوق الحر وفعالية الإجراءات الرقابية وقوة المؤسسات المالية العالمية.

لذا قررنا القيام بكل ما هو ضروري لتحقيق ذلك، ومن هذه الإجراءات استعادة الثقة والنمو، وخلق الوظائف، وإصلاح النظام المالي العالمي، وإصلاح الائتمان، وتقوية الإجراءات والتشريعات الرقابية المالية وإعادة بناء الثقة فيها، وإعادة تشكيل المؤسسات المالية العالمية لمواجهة الأزمة ومنع تكراراها في المستقبل، وتقوية التجارة العالمية والاستثمار، ورفض الحمائية، وبناء خطة تعافي لا تتعارض مع أمن البيئة. وبهذا فإنه بتنفيذ هذه الأهداف نكون قد قدمنا للعالم سبيل الخروج من الركود ومنع وقوع أزمة أخرى في المستقبل.

لقد اتفقنا على تقديم ثلاثة أضعاف المصادر المالية لدى صندوق النقد الدولي لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار، ووضع نظم جديدة للاقتراض من صندوق النقد ودعمه بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار إضافة إلى ١٠٠ مليار دولار لإقراض بنوك الدول النامية وضمان تقديم ٢٥٠ مليار دولار لمساندة وتمويل التجارة واستخدام مصادر أخرى لدعم الدول الفقيرة، وتقديم مبلغ إضافي ١,١ تريليون دولار للمساعدة في استعادة النظام الائتماني واستعادة النمو وخلق الوظائف في الاقتصاد العالمي. وأنه بهذه الإجراءات التي اتخذناها جميعا فإننا نخلق خطة عالمية للتعافي من الأزمة.

ولاستعادة النمو وخلق الوظائف سنتوسع في الإنفاق المالي الذي سيهدف إلى خلق ملايين الوظائف التي فقدها أصحابها بحوالى خمسة تريليونات دولار حتى نهاية العام ٢٠١٠، والإعلان عن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر المراعي للبيئة. وإننا ملتزمون بتقديم كل الجهد المالي المطلوب لاستعادة معدلات النمو.

وقد اتخذت البنوك المركزية خطة تحرك استثنائية، تم الاتفاق فيها على تخفيض نسب الفائدة بشكل كبير في معظم الدول، وتلتزم البنوك المركزية بالحفاظ على سياسات ضخ السيولة المالية طالما ظلت الحاجة إلى ذلك، واستخدام كافة الأدوات النقدية بما فيها الأدوات غير التقليدية للمحافظة على الأسعار.

إن هذه الإجراءات لن تكون فعالة، إلا إذا أعدنا إصلاح نظم الإقراض والتدفقات العالمية، وقد قدمنا مساندة للنظام المصرفي لتوفير السيولة اللازمة، ونحن ملتزمون باتخاذ كل الخطوات اللازمة لاستعادة التدفق الطبيعي لمعدلات الإقراض.

إن هذه الإجراءات ستشكل أكبر حافز مالي ونقدي وبرنامجا أكثر مساندة للقطاع المالي في الوقت الحديث، ولهذا من الضروري أن يتم الإسراع في تنفيذ هذه الإجراءات دون تأخير، وقد وافقنا على تقديم تريليون دولار إضافية للاقتصاد العالمي من خلال المؤسسات المالية وتمويل التجارة.

ولضمان الاستقرار النقدي لمدة طويلة واستقرار الأسعار فإننا سوف نضع استراتيجيات تضمن مساندة القطاع المالي وتستعيد الطلب العالمي.

وفي مجال تقوية الرقابة المالية ووضع التشريعات، فقد كان الفشل في أحكام الرقابة المالية والتشريعية سببا في الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة ولن نستعيد الثقة ما لم نستعيد الأمان والثقة في النظام المالي، وسنتخذ كل الإجراءات لبناء نظام أقوى للرقابة ووضع الإطار التشريعي للقطاع المالي لضمان تحقيق النمو والاستقرار واحتياجات المواطنين واحتياجات رجال الأعمال.

لقد اتفقت الدول على إطار من المعايير العالية لإصلاح النظام المالي تهدف إلى زيادة الرخاء والشفافية، والتقليل من المخاطر لحماية المستثمرين والمستهلكين ودعم أنظمة السوق ومساندة المنافسة والديناميكية.

ولتحقيق ذلك ننفذ خطة عمل تم وضعها في لقاءنا الأخير ونعلن تقوية النظام المالي العالمي من خلال إنشاء مجلس للاستقرار المالي العالمي (FSB) ليكون بديلا لمنتدى الاستقرار المالي، ويضم الدول العشرين والمفوضية الأوروبية ويتعاون مع صندوق النقد الدولي في تقديم إنذارات مبكرة للمخاطر المالية والإجراءات الواجب اتخاذها في وقت مبكر، وأن يتخذ إجراءات ضد جنات الملاذ الضريبي، ونحن مستعدون لوضع عقوبات للمحافظة على المال العام والنظام المالي وقد انتهى عهد الحسابات السرية وستنشر منظمة OECD أسماء الدول التي لا تلتزم بالمعايير المتعلقة بتبادل المعلومات الخاصة بالضرائب. وسيقوم وزراء المالية باستكمال تنفيذ هذه الإجراءات في إطار زمني محدد يراقبه صندوق النقد الدولي.

وفي مجال تقوية المؤسسات المالية، بات من الضروري إقرار واستعادة الثقة، ولابد من تقوية المؤسسات المالية خاصة صندوق النقد الدولي وتقديم مبلغ إضافي هو ٨٥٠ مليار دولار لتفعيل دور المؤسسات المالية العالمية في الأسواق النامية، وقد تمت الموافقة على زيادة موارد صندوق النقد إلى ٥٥ مليار دولار.

وسوف نلتزم بتنفيذ حزمة من التعديلات لنظام التصويت الذي تمت الموافقة عليه في ابريل ٢٠٠٨ ويستكمل في يناير ٢٠١١، وأن يتم اختيار رؤساء المؤسسات المالية من خلال عملية شفافة وانتقائية.

وفي مجال مكافحة الحمائية ودعم التجارة الحرة والاستثمار، نؤكد على الالتزامات التي قطعتها القمة في واشنطن بإزالة أي معوقات أمام الاستثمار والتجارة في البضائع والخدمات يتم تنفيذها بنهاية ٢٠١٠ والتقليل من التأثيرات السلبية للتجارة الحرة ونؤكد على توفير ٢٥٠ مليار دولار خلال العامين القادمين لمساندة التجارة ونلتزم بقرارات جولة الدوحة التي يمكن أن تدفع الاقتصاد العالمي بنحو ١٥٠ مليار دولار سنويا.

وتأكيد خطة عادلة ومستقرة للتعافي من الأزمة، نؤكد الالتزام بأهداف الألفية ومساعدة الدول الفقيرة، وهذه الخطط تتضمن ٥٠ مليار دولار لتقديم الحماية الاجتماعية ودفع التجارة والتنمية في الدول ذات الدخل المنخفض.

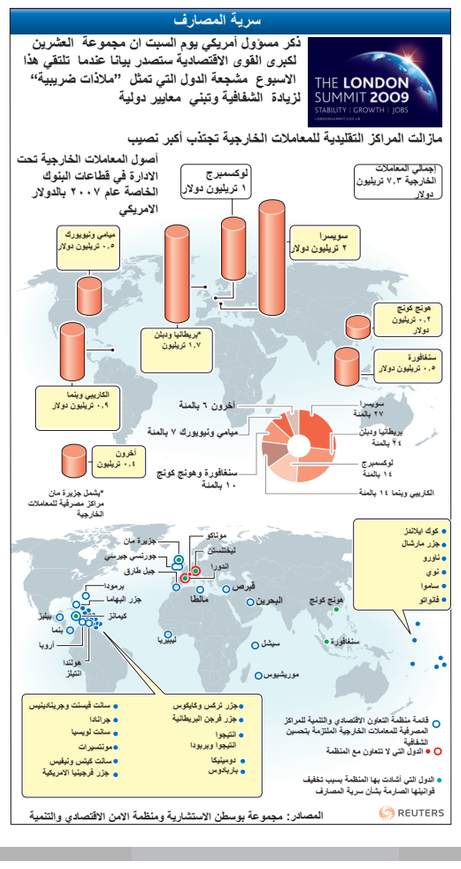

أكد أن بلاده لم تساهم في تمويل الصندوق

العساف: المملكة تفضل دعم وتمويل القطاعات الإنتاجية

الأمير سعود الفيصل والعساف في الجلسة الافتتاحية. (واس)

عكاظ ـ لندن

أعلن وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف أمس، أن المملكة لم تساهم في تمويل إضافي قيمته ٥٠٠ مليار دولار، تعهدت به مجموعة العشرين لمصلحة صندوق النقد الدولي في ختام أعمال القمة.

وقال العساف في مؤتمر صحافي أمس، أن نقاشا جرى أخيرا بشأن تدبير دعم قدره ٢٥٠ مليار دولار، ونحن لم نشارك في هذا.

وأوضح العساف أن المملكة تدرس إمكانيات تقديم أشكال أخرى من الدعم لصندوق النقد. مضيفا أن المفاوضات ركزت في بادئ الأمر على مضاعفة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي من ٢٥٠ مليار إلى ٥٠٠ مليار دولار. وبحسب العساف، اتفق زعماء مجموعة العشرين في النهاية على مضاعفة تلك الموارد إلى ثلاثة أمثالها.

وكان العساف يرد على سؤال حول أنباء سرت قبل انعقاد القمة التزام المملكة بتقديم ٩٠ مليار دولار لدعم صندوق النقد الدولي. وقال العساف، إن بلاده تفضل تقديم مساعدات لدعم القطاعات الإنتاجية، وقد سجلت نجاحا في هذا الجانب، وهي تأخذ هذا الشكل من الدعم بعين الاعتبار.

وسألت "عكاظ" وزير المالية حول توقعاته السابقة بنمو الاقتصاد العالمي في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فقال: التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو في العام ٢٠١٠ بنحو اثنين في المائة تقريبا، وهو ما يعني أن النمو في العام ٢٠٠٩ سيكون مادون الصفر.

وعادت "عكاظ" وسألت الوزير العساف، حول انعكاس هذه الأرقام على الاقتصاد السعودي، فأجاب: الاقتصاد السعودي لم يتأثر، ولم تتعرض مؤسساته المالية لانهيار كما حدث للآخرين، فهناك رقابة مالية صارمة، ولم تتدخل الحكومة لإنقاذ الاقتصاد. وشدد على القول، إن الاقتصاد السعودي يملك مؤشرات قوية للتحسن، على رغم تذبذب أسعار النفط والبتروكيماويات.

وحينما سئل العساف عن التطورات الاقتصادية في بلاده، قال: إنه يتوقع أن يواصل التضخم تراجعه في المملكة في أعقاب الانخفاض الذي شهده في أواخر العام ٢٠٠٨.

وعاد العساف للتوضيح، أنه يتوقع أن يستمر تراجع التضخم لأسباب من بينها، انخفاض أسعار السلع الأساسية في مختلف أنحاء العالم. لكنه لم يذكر مستوى متوقعا بعينه أو إطارا زمنيا.

وكان التضخم السنوي قد تراجع في السعودية إلى تسعة في المائة تقريبا في ديسمبر الماضي مقابل ٩,٥ في المئة في نوفمبر. وبلغ مؤشر كلفة المعيشة في أكبر اقتصاد عربي ١٢٠,١ نقطة في ٣١ ديسمبر مقارنة مع ١١٩,٩ نقطة في ٣٠ نوفمبر. وقالت وزارة المالية في ديسمبر إن التضخم في عام ٢٠٠٨ قدر بنسبة ٩,٢ في المئة.